
علم الشروط عند المسلمين
وصلته بعلم الوثائق العربية

يعرف علم الوثائق في اللغات الأوروبية باسم علم « الديبلوماتيك » (1) وقد اشتق ذلك الاسم من الكلمة اليونانية Diploma ومعناها صحيفة مطوية .

وقد سميت الوثائق بهذا الاسم لأنها كانت تكتب في الازمنة الماضية : اما على قراطيس البردى أو قطع الرق أو الورق عندما انتشرت صناعته في العالم . ثم تطوى الصحيفة بحيث تصبح ملفوفة وتحزم احيانا بشريط من الجلد أو القماش وقد يختم على هذا الشريط حفظا للوثيقة من العبث والتزييف .

ومن هنا فقد سمي العلم الذي يدرسها بعلم الاوراق المطوية وان كان يشمل ايضا دراسة كل السجلات والاضابير التي كان يحتفظ بها في الدواوين المختلفة .

وفي نهاية القرن السابع عشر وضعت قواعد ذلك العلم في اوربوا عندما رجس بعض العلماء (٢) الى الوثائق المحفوظة في الاماكن المعروفة عندهم باسم «الارشيف» أو «دور المحفوظات» فدرسوها واخضعوها لمنهج النقد الغارجي والنقد الداخلي معا .

ويتناول النقد الغارجي للوثيقة دراسة المادة التي كتبت عليها ومظاهرها الغارجية كلها (الطول والعرض وحالة الوثيقة) وكذلك دراسة علامات الاثبات (٣) سواء اكانت اختاما ام توقيعيا للتأكد من صحتها ومن انها صادرة عن الشخص الذي تنسب اليه الوثيقة . ثم دراسة الغط لمعرفة العصر الذي يرجع اليه .

اما النقد الداخلي فيتناول دراسة اللغة المستعملة والصيغ الواردة في الوثيقة مثل عبارات الافتتاح والموضوع الذي تتناوله الوثيقة وعبارات الغتام والتاريخ .

ولقد اراد عدد من المؤرخين في اواخر القرن الماضي واوائل القرن الحالي البحث عن الوثائق العربية لاستخدامها في دراسة تاريخ الحضارة الاسلامية تطبيقا للمناهج الاوروبية السابقة . فكان حتما أن يبحثوا عن الوثائق الاصلية .

Aulhentiques حتى يمكن اخضاعها لمنهجي النقد الغارجي والداخلي المشار اليهما .

ولكن هؤلاء المؤرخين لاحظوا انه لم تكن هناك عناية بحفظ الوثائق وترتيبها في الدول الاسلامية المتعاقبة خلال العصور الوسطى ، كما كان عليه الحال في الدول الاوروبية . فان الوثائق المكتوبة في اوربوا كانت هي الوسيلة الأساسية لاثبات كافة الحقوق القانونية سواء للأشخاص المعنويين او الحقيقيين . فكان لا بد من الاحتفاظ بها وتقديمها الى القضاء عند النزاع .

وعندما حاول الاستاذ سوا فجه (٤) تصنيف مصادر دراسة التاريخ الاسلامي وحصرها حصرا ببلجيوجرافيا فانه اشار الى هذه الحقيقة لان الوثائق هي احد المصادر الرئيسية لفهم هذا التاريخ وتفسيره ولكنه لم يتم ترتيبها ولا المحافظة عليها بطريقة منهجية مثلما حدث في الدول الاوروبية في نفس الفترة .

ولكن بالرغم من هذه الاشارة فانه عند انواعا من الوثائق عثر عليها مصادفة عن طريق الحفائر الاثرية ثم نشرها وبالاخص مجموعات البردي والرق والورق العربية التي توفر على دراستها الاساتذة :

كارابشيك وبيكروبل وجروهمان وابوت وديتريتش (٥) واشار الى ان بعض دور الوثائق الاوروبية (في البندقية وجنوه وبيزا والفاتيكان وبرشلونه وباريس) ، قد احتفظت في العصور التي اعقبت انتهاء الحملات الصليبية ببعض الوثائق العربية عن العلاقات بين الدول الاسلامية والدول المسيحية نشرها امارى وتافل (٦) .

كما اشار الى عدد من الوثائق العربية المحفوظة في صقلية ونشرها كوزا (٧) .
والى مجموعات اخرى من الوثائق العربية في اسبانيا وكذلك الى مجموعة الوثائق
المحفوظة باسم :

« جنيزة » Geniza التي اكتشفت في القاهرة ، والى مجموعة الوثائق
المحفوظة بدير سانت كاترين بسينا والتي نشر عدد منها « شترن » (٨)

وبالرغم من وجود هذه المجموعات فان قلة عددها والفارق الزمني الذي يفصل
بين كل مجموعة منها والمجموعة الاخرى وتنوع الاغراض التي صدرت من اجلها
يجعل من الصعب اتخاذها قاعدة لدراسة علم الوثائق العربية بصورة منهجية بحيث
يمكن لنا استخلاص احكام ذلك العلم وقواعده بنفس الصورة التي تمت بها
دراسته في اوروسيا .

وربما كان هؤلاء المؤرخون الذين بحثوا عن الوثائق العربية ودور الوثائق في
العالم الاسلامي قد تأثروا في احكامهم بسابق دراستهم للظروف التي نشأ فيها علم
الوثائق في اوروسيا . فان ذلك العلم نشأ هناك اولا لتمييز الصحيح من الزائف من
الوثائق - اى ان حاجة قانونية هي التي دفعت الى وضع قواعده (٩) - فكان لايد
من الرجوع الى الوثائق الاصلية لاختصاصها لمناهج النقد التي اشرنا اليها . ثم انتقل
العلم بعد ذلك الى ميدان التاريخ واصبح احد العلوم المساعدة له (١٠)

وبالرغم من وجود عقبه السابقه فان ذلك لم يمنع بعض المستشرقين من ان
يعاود وضع قواعد علم الوثائق العربية .
فلقد قام جروهمان بتلك المحاولة (١١) اعتمادا على مجموعات البردى التي
نشرها (١٢) . و اراد ان يستنبط منها تصنيفا كاملا للوثائق العربية واحكام كتابتها
واجزائها واشخاص الوثيقة وعلامات الاثبات .

وكذلك قام المستشرق بجوركمان Bjorkmann بمحاولة مماثلة فنشر
في الطبعة الجديدة من دائرة المعارف الاسلامية Encyclopedie de l'Is Lam
مقالة تحت عنوان « ديپلوماتيك » حاول ان يضع فيه اسس علم الوثائق العربية كما
حاول دراسة تاريخ ديوان الانشاء الذي كانت تصدر عنه الوثائق العامة . ولكنه
اعتمد في هذه المقالة اعتمادا شبه كلى على مصدر واحد هو كتاب صبيح الاعشى في
صناعة الانشاء للقلقشندى .

وعقب صدور هذه المقالة في دائرة المعارف الاسلامية نشر المستشرق الفرنسي
الاستاذ كاهين استاذ التاريخ الاسلامي بجامعة السوربون بحثا (١٣) نقد فيه

المحاولتين اللتين قام بهما جروهان وبيجور كمان لوضع قواعد علم الوثائق العربية لأن كلا منهما اعتمد على مصادر محدودة في دراسته. وأشار الوجود مصادر أخرى مهمة جدا لا بد من دراستها قبل وضع قواعد هذا العلم .

وقسم الاستاذ المذكور تلك المصادر الى قسمين :

١ - قسم يتعلق بالوثائق العامة Acte Public وهي التي كانت تصدر عن ديوان الانشاء والدواوين الاخرى التي نشأت في العالم الاسلامي في مختلف العهود مثل ولاية العهود وتعيين الوزراء والقضاة والمحتسبين ووثائق الاقطاع وكذلك الرسائل المتبادلة بين القوى الاسلامية وبين الدول الاخرى . والمعاهدات المعقودة بين الطرفين .

وقد حفظت لنا بعض كتب التاريخ وبعض كتب الانشاء (١٤) صوراً لتلك الوثائق . وبالرغم من أن الذين نقلوا هذه الصور عن مصادرها الاصلية حذفوا منها اجزاء اعتبروها غير مهمة مثل صيغ الافتتاح وصيغ الانتهاء والتواريخ وعلامات الاثبات . الا أنه من طريق مقارنة هذه الصور بالمؤلفات التي قصد بها تعليم الكتاب فن الانشاء (١٥) . او الكتب الفنيه الاخرى (١٦) . يمكن لنا القاء كثير من الضوء على قواعد كتابه الوثيقة العامة .

ب : اما القسم الثاني من المصادر فهو مجموعة المؤلفات في «علم الشروط» وما يتصل به من علم المعاصر والسجلات . وقد حفظت لنا دور الكتب العامة والخاصة في انحاء متفرقة من العالم الاسلامي عددا لا بأس به من هذه المؤلفات . واقدم ما هو موجود لدينا منها هو « كتاب الجامع الكبير في الشروط » (١٦) لابن جعفر الطحاوي المتوفى سنة ٣٢١ هـ .

ولقد ظهر هذا العلم في المدرسة الحنفية في العراق في منتصف القرن الثاني للهجرة ولم يكن ابو جعفر الطحاوي هو اول من ألف فيه وانما سبقه عدد من الشرطين اورد ذكرهم في كتابه منهم ابو زيد الشروطي وهلال بن يحيى الراي المتوفى سنة ٢٤٥ هـ وبكار بن قتيبة وغيرهم .

وكان ظهور هذا العلم ناشئا عن الحاجات العملية اليومية . فتحسن نعلم ان القرآن الكريم نص على ضرورة كتابة الدين في سورة البقرة (آية ٢٨٣ و٢٨٤) . ولكن الفقهاء اختلفوا فيما بعد حول تفسير هاتين الآيتين وهل الامر الوارد فيهما امر واجب ام مندوب (١٨) .

ونحن نعلم أيضا أن النظرية الفقهية الاسلاميه كانت لا تجيز الاعتماد على الوثيقة المكتوبة كوسيلة للاثبات عند قيام الدعاوى وطلب البيّنات . وانما يتم الاثبات عند القاضي عن طريق شهادة الشهود واليمين (١٩) .

وكان جمهور قضاة المسلمين يرفضون الاعتماد على الوثيقة المكتوبة في اثبات الحقوق خشية أن تكون الوثيقة قد تعرضت للتزوير ، وعلى الرغم من ذلك فإن العاجات العملية اليومية كانت تحتم اثبات تصرفات الافراد القانونية بالكتابة لان ذاكرة الشهود لم تكن تتسع الى تذكر كافة التفاصيل عند تنازع الاطراف المعنية امام القاضي .

ومع نشأة الحاجة الى تسجيل تلك التصرفات بالكتابة كان لابد من ايجاد قواعد محددة يلتزم بها كاتب الوثيقة بحيث تصاغ كل عبارة لتدل على معنى قانوني محدد . فاحتاط الشرطيون على قدر ما يسعهم الجهد عند انتقاء الالفاظ وتركيب الصيغ الفقهية بحيث تكون غاية في الدقة ، فان اى اختلاف حول تفسير اى لفظ أو صيغه قد يؤدي الى الدفع ببطلان الوثيقة عند تقديمها الى القاضي .

وبذلك صار علم الشروط هو العلم الذى يبحث في تركيب تلك الصيغ وفي انتقاء الالفاظ .

وقد عرف حاجي خليفه (٢٠) علم الشروط بما يلى :

« هو علم باحث عن كيفية ثبت الاحكام الثابتة عند القاضي في الكتب والسجلات على وجه يصح الاحتجاج به عند انقضاء شهود الحال . وموضوعه تلك الاحكام من حيث الكتابة وبعض مبادئه مأخوذ من الفقه ، وبعضها من علم الانشاء وبعضها من الرسوم والصادات والامور الاستحسانية .

وهو فرع من فروع الفقه من حيث كون ترتيب معانيه موافقا لقوانين الشرع ، وقد يجعل من فروع الادب باعتبار تحسين الالفاظ . »
وارتبط بعلم الشروط علم آخر هو علم المعاصر والسجلات الذى يدرس الصيغ اللازمة لكتابة الحكم الذى اصدره القاضي في الدعوى واثباته في السجلات التى يحتفظ بها عنده في ديوانه .

وسوف نضرب امثلة للنماذج التى اوردها الشرطيون للوثائق المختلفة لكي تدرك اهمية دراسة هذا العلم عند دراسة علم الوثائق العربية .

ونبدأ بالنموذج الذى اورده الطعاوى لوثيقة بيع دار (٢١) :

«هذا ما اشترى فلان بن فلان بن فلان الفلاني من فلان بن فلان بن فلان الفلاني»
اشترى منه جميع الدار التي بمدينة كذا في الموضع الذي منها المعروف بكذا •
ويحيط بهذه الدار ويشتمل عليها حدود اربع، احد حدود جماعتها الحد الاول
وهو كذا ينتهي الى كذا والحد الثاني وهو كذا ينتهي الى كذا والحد الثالث وهو
كذا ينتهي الى كذا والحد الرابع وهو كذا ينتهي الى كذا وفيه يشرع باب هذه الدار

اشترى فلان بن فلان من فلان بن فلان جميع هذه الدار المحدودة الموصوف
جماعتها في هذا الكتاب بحدودها كلها واراضها وبناتها وسفلها وعلوها ومرافقها في
حقوقها وطرقها التي هي لها في حقوقها ومسايلها في حقوقها وكل قليل وكثير هو لها
فيها ومنها من حقوقها ، وكل حق هو لها داخل فيها وكل حق هو لها خارج منها •
بكذا كذا دينار مثناقيل ذهباً عيناً وازنة جيادا ، شري لا شرط فيه ولا عدة •

ودفع فلان بن فلان الى فلان بن فلان جميع الثمن المسمى في هذا الكتاب
واستوفاه منه تاماً كاملاً وبراء من جميعه بعد قبضه اياه واستيفائه منه • وهو كذا
كذا ديناراً مثناقيل ذهباً عيناً وازنه جيادا •

وسلم فلان بن فلان الى فلان بن فلان جميع ما وقع عليه هذا البيع المسمى في
هذا الكتاب بعد ان اقر فلان ابن فلان وفلان بن فلان انهما قد رابا جميع هذه
الدار المحدودة في هذا الكتاب وجميع حقوقها وجميع ما فيها ومنها من بناء ومنازل
وقليل وكثير • وعابنا ذلك كله داخله وخارجه وتبين لهما ذلك كله وعرفاه عند
عقدة هذا البيع المسمى في هذا الكتاب وقبل ذلك •

وتفرقا جميعاً بابدانتهما بعد هذا البيع المسمى في هذا الكتاب عن تراض منهما
جميعاً بجميعة وانفاذ منهما له فما ادرك فلان بن فلان (يعني المشتري) فيما وقع
عليه بعد هذا البيع المسمى في هذا الكتاب وفي شيء منه ومن حقوقه من ادرك من احد
من الناس كلهم •

فعلى فلان بن فلان (يعني البائع) تسليمه ما يجب عليه من حق ويلزمه بسبب
هذا البيع المسمى في هذا الكتاب حتى يسلم ذلك الى فلان بن فلان على ما يوجبه هذا
البيع المسمى في هذا الكتاب •

شهد على اقرار فلان بن فلان وفلان بن فلان بجميعة ما في هذا الكتاب بعد ان
قرىء عليهما جميعاً جميع ما فيه من اوله الى آخره فاقرا ان قد فهماه وعرفاه جميع
ما فيه حرفر حرفاً ، في صفة عقولهما وابدانتهما وجواز امورهما طابعين على معرفتهما
باعيانتهما واسماتهما وانسابهما وذلك في شهر كذا من سنة كذا

ولو تتبعنا الفقرات التي وردت في هذا النموذج لتبين لنا مقدار الدقة التي اتبعها الطحاوي عند كتابة الوثيقة والاحتياط الذي اتخذه ليمنع الدفع ببطلانها عند تقديمها الى القاضي فهذه الفقرات هي :

اولا : تحديد شخصية اطراف التصرف القانوني (البائع والمشتري) كل واحد منهما باسم ابيه وجده ولقبه وقبيلته وصناعته أن كانت له صناعة بحيث لا يختلطان بغيرهما من الاشخاص .

ثانيا : تحديد موقع الدار المبيعة عن طريق اثبات ما يجاور كل حد من حدودها مع الاحتياط بذكر أن البيع قد شمل كل حقوق الارتفاق

ثالثا : تحديد الثمن الذي اتفق عليه الطرفان ، واثبات دفعه الى البائع وتحديد نوع الدنانير ووزنها . واثبات تسليم الدار المبيعة الى المشتري . واثبات تفرق البائع والمشتري بعد ذلك بالابدان حتى لا يكون هناك مجال لافساد العقد

رابعا : اثبات معاينة الدار المبيعة قبل شرائها وأن المشتري قد رضى بالشراء بعد المعاينة .

خامسا : الزام البائع بتسليم الدار خالية من الموانع القانونية (اي انه لاحق لاحد فيها سوى البائع) ، فاذا ظهر في المستقبل خلاف ذلك كان على البائع انهاء النزاع

سادسا : اثبات أن الطرفين قد اقرا بفهم ما في الوثيقة وهما في صفة ابدانها وعقولهما

سابعا : اثبات شهادة الشهود على توقيع العقد .

وهذه الوثيقة بفقراتها السابقة هي الاساس الذي بنيت عليه كتابة سائر وثائق بيع العقارات في مختلف البلدان الاسلامية مع اختلاف العبارات من بلد الى آخر ومن زمن الى آخر ومن مذهب الى آخر .

على أن هناك انواعا اخرى من البيوع اجتهد الشرطيون في وضع عباراتها والفاظها مثل بيع الرقيق وبيع السلم (٢٢) وبيع الدواب وبيع الثمار الى غير ذلك

وستورد نموذجا آخر من الاندلس لبيع الرقيق لنرى الصيغ التي استعملها المؤلف :
وثيقة بشراء مملوك (٢٣) :

هذا ما اشترى فلان بن فلان من فلان بن فلان ، اشترى منه مملوكا يسمى في حين
التبايع كذا ونعته افوه اعين ابلج اسمر مدور الوجه نقى اللون اسود المقلبة جعد
الشعر اسوده ربع القد ممتليء الجسم امرد بكذا كذا دينارا دراهم اربعينيه من
سكة كذا برىء بها المتبايع فلان الى البائع فلان على الطوع على غير شرط في صفقة
البيع يقبض الثمن في العهدة • وقبضها البائع فلان منه على الصفة المذكورة وقبض
المتبايع فلان المملوك المنعوت وصار بيده في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا ،
بلا داء ولا غائلة ، بيعا مبتولا بلا شرط ولا ثنيا ولا خيار بعد معرفتهما بقدر
ما تبايعاه ومبلغه على سنة المسلمين في عهدة الرقيق الثلاث من الادواء كلها [.....]
من الجنون [.....] شهد على القرار المتبايعين فلان بن فلان وفلان بن فلان على
انفسهما بما ذكر عنهما في هذا الكتاب بعد اقرارهما بقهم جميعه •

من عرفهما وسمعه منهما وهما بحال الصعة وجواز الامر بمحضر المملوك المنعوت
فلان على عينه واقراه بالرق لبايعه فلان الى ان قبل البيع المذكور فيه وذلك في
التاريخ المـؤرخ » •

ولو تتبعنا سائر النماذج التي وردت في كتب الشروط لوجدنا ان مؤلفيها
حاولوا احصاء كل التصرفات القانونية في المعاملات بين الافراد • ثم اجتهدوا في
صياغة كل العبارات بنفس المنهج المتبع في وثائق البيع سواء اكان ذلك في وثائق
الزواج والطلاق او الاقراوات او الشفعة او الرهن او الوصية او الوقف او الهبة
او الاجارات او المزارعة والمغارسه او الشركات •

ومن هنا تبين لنا اهمية دراسة كتب الشروط بالنسبة لتاريخ الحضارة
الاسلامية عامة وبالنسبة لعلم الوثائق خاصة ولا لقاء الضوء على كثير من الاحوال
الاقتصادية السائدة في انحاء متفرقة من العالم الاسلامي •

لان مؤلف الشروط كان يراعى عند تأليفه تلك الاحوال ويكتب النماذج
وفقا للاعراف السائدة في المعاملات في زمنه •

محمد خضر محمد خضر

الهوامش و المصادر

- La Diplomatique- Diplomatics (١)
- Tessier, George (٢) انظر :
 La diplomatique.
 Paris, Presse Universitaire, 1962. ص ١١
- Marques de Validation (٣)
- Sauvaget: Introduction a l'histoire de (٤)
 l'Orient musulman. Elements de
 Bibliographie. Edition refondue et
 complete, par Cl. Cahen. Paris, 1961. ص ١٨-٢٣
- Karabacek, Becker, Grohmann, Abbot, Dietrich. (٥)
- Amari: I diplomati arabi del archivio Fiorentino. (٦)
 Florence, 1863.
- Tafel et Thomas: Diplomaticum veneto-levantinum.
 2vols Palerme, 1868.
- S.Cusa: Idiplomi Greci et arabi de Sicilia (٧)
 2 vols. 1870
- Stern, S. M. (٨)
 The Fatimid decrees
 Oxford, 1963
- Encyclopedia Britannica: Diplomatics (٩)

(١٠) يطلق اسم العلوم المساعدة للتاريخ على مجموعة من الدراسات مثل :

علم لغة اللثة Philologie و علم قراءة النصوص القديمة Paléographie
و علم الرموز Heraldrie و علم التعميمات Numismatique الى غير ذلك .

A. Grohmann : Einführung in die arabische Papyruskunde 1955 (١١)

A. Grohmann : Arabic papyri in the Egyptian Library 7 vols, 1929- (١٢)

Cahen, CL:Notes de diplomatique Arabo-Musulmane Journal Asiatique, 1963 pp 311-325 (١٣)

(١٤) انظر : احمد زكي صفوح : جمهورية رسائل العرب ٣ اجزاء . القاهرة ١٩٣٧

(١٥) انظر مثلا : ادب الكاتب لابي بكر الصولي نشر محمد بهجة الاثري

(١٦) انظر : كتاب الفراج لابي يوسف وكتاب الفراج لقدامة بن جعفر (مخطوط باريس رقم ٥٩٤٢) وكتاب مفاتيح المشوم للخورزمي

(١٧) مخطوطه مكتبة الشهيد علي باشا باستانبول رقم ٨٨١

(١٨) راجع تفسير الايتين في تفسير المنار للامام محمد عبده - تفسير رشيد رضا .

(١٩) انظر : ابن عابدين : العاشية ج ٤ ص ٥١٨

الرملي : نهاية المحتاج ج ٢ ص ١٢

المرغيناني : ج ٣ ص ٨٥

ابن نجيم : قره عيون الاخبار ج ١ ص ٧٧

(٢٠) كشف الطنون - طهران سنة ١٩٤٧ ج ٢ ص ١٠٤٥

(٢١) الجامع الكبير في الشروط : مخطوطه مكتبة الشهيد علي باشا باستانبول رقم ٨٨١ ورقه ٤ وجه وما بعدها .

(٢٢) وهو أن يدفع شخص الى شخص آخر مبلغاً من المال عن أن يسلم الثاني الاول سلعة معينة (كحما او زيتا او دقيقا او زيتونا الى غير ذلك) بعد فترة معينة من الزمن *

(٢٣) محمد بن عبد الله بن قسوح بن موسى بن الفتح بن عبد الواحد القهري الاندلسي المتوفى

حوالي منتصف القرن العاشر الهجري ، كتاب الوثائق مخطوطة معهد

Escuela de Estudios Arabes Instituto Miguel Asin"

بإسبانيا (مدريد) ورقة ٣٠ وجه وما بعدها

الزيتون والتمر وعرفت بينهما حرمة الزمان والذراع عزيم والملتق
والملتق منه من انما الزمان في طرح الملتق على ثلثه او على ثلثه والذراع
واحتج الرعية لمعاقبة الملتق على عهده ان يترك الذراع السبع
اولا يترك مائة اذنا والذراع عزيم ولا يجوز الصبر اذ لا يفسد
في العبرة الا ان يفسد المصناعات بذلك انه من حكم العبر في
البيع وان حلت العبرة اخلت في العبرة ورفقه الذراع بجواز
سقطه في مفسر . مرة نجا وهو معلق والعبرة من الادب والتميز
نظمه اتم صوت اليوم الى الصبر فيه وان كان في اوله في رواه
افز الغلابهم عن حلاله في رواه عيرة مختص بمائة من ذلك
اليوم الميزان في الوقت من اليوم الرابع وفي الاول الاضواء والعبرة
من الجوز والتمر والبرص منه من غير ان يفصل عيرة الثلاثة
المذكورة والعبرة في عيرة الثلاثة وعبرة السنة واحده
في السنة التي قد عيرت المصلحان في عيرة في ذلك او غير العمل
في عيرة في ذلك لم يفسد في العبرة ولم يفسد المصلحان في
ذلك في عيرة في المرسون عن مائة من الحكم في علمهم وروي في
المصريون عنه انه لا يحكم بمائة علمهم **فان في الفقه** واذ
كتب في الصبر وله عيرة المخلص لم يقع بذلك انه لم يفسد
وفيما حذر في العبرة في عيرة الثلاثة من صراخ او مراد او حرج او ذرا
مرا لا يواظب عليه اريد به ما حذر من صوت او اداء وهو من الذراع

صورة وثيقة من كتاب فهري بخط اندلسي ويلاحظ فيه كل خصائص الخط المغربي